القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

محمد بن راشد:
المستقبل يصنع في الإمارات

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

بحضور حمدان بن محمد

محمد بن راشد يفتتح القمة العالمية للاقتصـ

- **سموه: الاستثمار في المستقبل هو الأساس الذي تبنى عليه استراتيجيات وسياسات الدولة**
- **نتجه بثبات نحو إضافة الاقتصاد الإسلامي كمجال جديد من مجالات التميز التي تتمتع بها الدولة**
- **سموه: إذا كان التاريخ يكتب فالمستقبل يصنع هنا في الإمارات**
- **التميز لا يكون بتقليد الآخرين بل بابتكار خدمات ومبادرات جديدة ونوعية تضيف إلى قطاع الاقتصاد الإسلامي**
- **قادرون بعزيمة أبنائنا وثقتنا بقدراتنا وإمكانياتنا أن نكون العاصمة الاقتصادية للعالم الإسلامي**

محمد بن راشد يتوسط الفائزين بجائزة الاقتصاد الإسلامي أمس في دبي

سموه و محمد أحمد علي ورئيس تومسون رويترز

محمد بن راشد يكرم احد الفائزين

دبي - وام

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أن الاستثمار في المستقبل هو الأساس الذي تبنى عليه استراتيجيات وسياسات الدولة، مشيرا إلى أن الدولة تتجه بثبات نحو إضافة الاقتصاد الإسلامي كمجال جديد من مجالات التميز التي تتمتع بها الدولة على الساحة الاقتصادية العالمية.

وأضاف سموه إن التميز لا يكون بتقليد الآخرين بل بابتكار خدمات ومبادرات جديدة ونوعية تضيف إلى قطاع الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي متكامل، وتعزز مكانة دبي وتنافسيتها كعاصمة للاقتصاد الإسلامي، حيث قال سموه: "إذا كان التاريخ يكتب فالمستقبل يصنع هنا في الإمارات ونحن قادرون بعزيمة أبنائنا وثقتنا بقدراتنا وإمكانياتنا أن نكون العاصمة الاقتصادية للعالم الإسلامي".

جاء ذلك في أعقاب افتتاح سموه، أمس، القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي وذلك بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، وسمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للثقافة والفنون، وسمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، ومعالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء رئيس المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، وعدد من معالي الوزراء وكبار المسؤولين المحليين والعرب والعالميين.

وانطلقت فعاليات اليوم الأول من القمة التي يتم تنظيمها بالتعاون بين غرفة تجارة دبي و"تومسون رويترز" وبالتنسيق مع مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي بحضور رواد وقادة ومتخصصين عالميين من المجالين الحكومي والخاص، حيث بدأت أعمال القمة بكلمة افتتاحية ألقاها معالي عبيد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية، وكلمة أخرى ألقاها الدكتور أحمد محمد علي المدني رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

كما شهد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حفل توزيع جائزة الاقتصاد الإسلامي والذي أقيم بالتزامن مع عقد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، بتوجيهات من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، حيث قام سموه بتكريم المؤسسات والأفراد الفائزين ضمن فئات جائزة الاقتصاد الإسلامي التي تم تنظيمها بالتعاون بين غرفة تجارة وصناعة دبي وتومسون رويترز وبالتنسيق مع مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

وقام صاحب السمو خلال الحفل بتكريم الدكتور أحمد محمد علي المدني رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كالشخصية صاحبة الإنجاز مدى الحياة في قطاع الاقتصاد الإسلامي لبصمته الواضحة في مسيرة البنك الرامية إلى لدعم القطاع الخاص في العالم الإسلامي.

كما كرم سموه بقية الفائزين ضمن الفئات الأربع عشرة للجائزة والتي تم إطلاقها في شهر سبتمبر الماضي، وذلك بهدف تكريم جهود رواد الأعمال الذين يقدمون أفضل الحلول المبتكرة عالميا والمتوافقة مع معايير الاقتصاد للإسلامي.

وتبدأ فعاليات اليوم الثاني من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي بجلسة نقاش حول التمويل والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة وتضم عددا من الرؤساء التنفيذيين ومن ثم حفل توزيع جوائز الإبداع والابتكار في مجال استلهام القيم الأخلاقية في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

أما الجلسات المسائية من القمة فتستعرض مواضيع عدة بما في ذلك المنتجات الغذائية الحلال والأنماط المعيشية والسفر العائلي. كما ستتطرق الجلسات المسائية إلى وضع قطاع إدارة الأصول والاستثمارات الإسلامية وفرص الأعمال والابتكار في قطاعات الاقتصاد الإسلامي المختلفة. وستسهم القمة التي تأتي في سياق مبادرة "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي" في إيجاد منصة للتحاور وتبادل الآراء والأفكار حول سبل وآليات تطوير القطاعات المكونة للاقتصاد الإسلامي، حيث ستناقش القمة ستة محاور رئيسية لقطاع الاقتصاد الإسلامي وهي: التمويل الإسلامي والأغذية الحلال وأنماط الحياة الحلال والسفر العائلي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى محور البنية التحتية للاقتصاد الإسلامي.

الفائزون بجائزة الاقتصاد الإسلامي

1. شخصية عام 2013 للإنجاز مدى الحياة:

الدكتور أحمد محمد علي المدني، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. هو أول رئيس للبنك الإسلامي للتنمية، حيث تولى رئاسته منذ عام 1975م عندما قررت دول منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنشئ البنك الإسلامي للتنمية، وقد ساعده تعليمه وخبرته السابقة على إنشاء قاعدة قوية لحمل رسالة تطوير البنك. كما مكنته مؤهلاته وخلفيته الثرية وتفانيه في التنمية البشرية من أن يتصدى للتحديات التي انطوت عليها إدارة البنك الإسلامي للتنمية، وأن يوسع نطاق التنمية بمعالجة شتى المسائل، على النحو الظاهر في نشاطات البنك.

وحتى لا تنحصر نشاطات البنك الإسلامي في اتجاه واحد، ينظر الدكتور علي إلى التنمية في جميع جوانبها وقام بنشر مداخلات البنك في اتجاهات عديدة تتضمن التجارة، والتأمين، والقطاع الخاص، ونحو ذلك، على النحو المبين من إنشاء مجموعة مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، والتي تضم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وفي الأعوام القليلة الماضية، تمكن الدكتور علي، بفضل ما حظي به من خبرة عريضة وأفق منهجي واسع والمبدأ الذي يعتنقه من أن خير الناس أنفعهم للناس، كل ذلك دفعه إلى إنشاء كيانات جديدة لتخفيف الفقر، ومحو الأمية، إلخ، مثل إنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

2. فئة الصكوك:

مجموعة ماجد الفطيم- دولة الإمارات العربية المتحدة تأسست مجموعة ماجد الفطيم القابضة في عام 1992، وتعد المجموعة رائدة في عالم مراكز التسوق والتجزئة والترفيه على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تنشط الشركة حالياً في 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعمل لدى المجموعة أكثر من 24,000 موظف. وحازت مجموعة ماجد الفطيم القابضة على تصنيف من الدرجة الاستثمارية BBB، وهو أعلى تصنيف يُمنح لشركة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وتزاول الشركة عملياتها من خلال ثلاث وحدات أعمال بأنشطتها ومملوكة من قبل المجموعة.

3. فئة التمويل الإسلامي:

مؤسسة كيفا - الولايات المتحدة

منظمة غير ربحية تهدف الى تعزيز التواصل والتعاون بين الناس من خلال تقديم خدمات الإقراض لمحاربة الفقر. وتوفر "كيفا" للأفراد مساعدات بهدف خلق فرص أفضل في جميع أنحاء العالم، معتمدة في ذلك على شبكة عالمية من مؤسسات التمويل بالإضافة إلى شبكة الإنترنت. وتعمل "كيفا" مع مؤسسات التمويل في خمس قارات لتقديم قروض للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على القروض من الأنظمة المصرفية التقليدية.

4. فئة الأغذية الحلال:

طريق الزعفران - الولايات المتحدة

طريق الزعفران هي نتاج خبرة طويلة لمؤسسها ورئيسها التنفيذي عدنان دوراني، والذي قام بإنشاء أول علامة تجارية للأغذية الحلال تقوم على عدد من المعايير والممارسات الأخلاقية مثل: اعتماد المواصفات الحلال، تربية المواشي على نحو مستدام، منتجات طبيعية بالكامل وخالية من المضادات حيوية، وإنتاج أغذية نباتية تحصد يومياً.

5. فئة الأوقاف:

الأوقاف النيوزيلندية - نيوزلندا تم تأسيس الأوقاف النيوزيلندية بهدف إحياء وتفعيل دور الوقف الإسلامي في إيجاد آليات ومؤسسات تقوم على التوظيف الأمثل للموارد التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وربطها باحتياجات المجتمعات الإسلامية بطريقة علمية وعملية، وبما يمكن هذه المجتمعات أن تكون ذاتية الاكتفاء. كما تهدف الأوقاف النيوزلندية إلى حث مسلمي دول العالم الغربي على المساهمة المادية والبشرية في تطوير الأوقاف لتوفير قواعد ورأس مال للمشاريع الوقفية هناك.

6. فئة التأمين الإسلامي:

شركة أي سي آر القابضة - ماليزيا

تأسست شركة "أي سي أر" لإعادة التكافل في يوليو 2008 برأس مال يبلغ 200 مليون دولار أميركي، حيث تخدم الشركة احتياجات التوسع السريع لدول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الإسلامية الأوسع في الشرق الأوسط. وقد تم منح "أي سي أر" تصنيف A- (ممتاز) تصنيف من قبل A.M. Best التي تعد واحدة من وكالات التصنيف العالمية الرائدة.

7. فئة الإعلام والترفيه:

شركة اويكنينج - جمهورية مصر العربية

شركة رائدة في قطاع الإعلام الإسلامي من خلال الموسيقى والنشر، وتمتلك الشركة أفرعاً في عدد من الدول مثل فرنسا ومصر والولايات المتحدة.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

ـــاد الإسلامي ويرعى توزيع جائزتها

تصوير: سيف محمد

سموه يكرم الفائزين بحضور عبد الرحمن الغرير وحسين القمزي

محمد بن راشد يستقبل رئيس تومسون رويترز

سموه يشيد بتقرير المؤسسة حول تأثر قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي بالقيم الإسلامية

محمد بن راشد خلال لقائه جيم سميث بحضور حمدان بن محمد أمس في مدينة جميرا تصوير- سيف محمد

ماجد بن محمد ومنصور بن محمد خلال اللقاء

دبي - وام

استقبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، صباح أمس بمدينة جميرا بدبي.. جيم سميث رئيس "تومسون رويترز" بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي.

ورحب صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في مستهل لقائه رئيس "تومسون رويترز" والوفد المرافق له بتعاونهم مع غرفة تجارة دبي في تنظيم القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي وبالتنسيق مع مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي والتي تحظى بمشاركة أكثر من /3000/ شخصية من كبار رجال الأعمال وصناع القرار والخبراء والمختصين بمجال الاقتصاد الإسلامي.. مشيداً سموه بالتقرير الصادر حديثاً من "تومسون رويترز" والذي سلط الضوء على الاقتصاد الإسلامي العالمي كقطاعات أساسية تتأثر هيكلياً بالقيم الإسلامية.

من جهته أثنى رئيس "تومسون رويترز" على رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - بأن تكون دبي عاصمة اقتصادية للعالم الإسلامي- والذي يشكل تعداد سكانه مليارا و600 مليون نسمة.. مشيرا إلى المزايا التي تتمتع بها دبي خاصة موقعها الاستراتيجي المميز. وأضاف جيم سميث إن دبي أصبحت اليوم مثالا ونموذجا يحتذى به للاقتصاديات الصاعدة على المستوى العالمي.

حضر اللقاء سمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم رئيس هيئة الثقافة والفنون بدبي، وسمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، ومعالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء ورئيس المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

قيادة

فهد القرقاوي: دبي تقود الاقتصاد الإسلامي عالمياً

قال فهد القرقاوي، المدير التنفيذي لمؤسسة ترويج الاستثمارات، إن دبي تقود اليوم قطاع الاقتصاد الإسلامي على الصعيد الإسلامي عبر مبادرتها الرامية لتحويلها إلى عاصمة عالمية لهذا القطاع، مشيراً إلى أن حجم المشاركة في القمة يوضح بشكل جلي أن الإمارة بدأت بالفعل بجني ثمار هذه المبادرة. وأضاف بأن من أهداف المبادرة جعل دبي مركز جذب عالمياً للاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي.

نمو

ساعد العوضي: المبادرة تسهم في نمو قطاع التجارة

قال ساعد العوضي، المدير التنفيذي لمؤسسة تنمية الصادرات في دبي، إن من أهم الفوائد التي ستعود على دبي من وراء تطبيق مبادرة الاقتصاد الإسلامي، تحقيق نسب نمو كبيرة في ما يخص التجارة، سواءً على مستوى الصادرات أو الواردات، مشيراً إلى أن أحد بنود المبادرة جعل الإمارة مركزاً عالمياً لقطاع الأغذية الحلال. وأشار إلى أن التوقيت الذي اختارت فيه القيادة إطلاق هذه المبادرة مثالي، خصوصاً في ظل نسب النمو العالية التي يتمتع بها قطاع الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، وقطاع التجارة بين الدول الإسلامية بشكل خاص، في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول الكبرى من نقص كبير في هذا المجال، مؤكداً على أن دبي بعد تطبيق هذه المبادرة ستكون المحرك العالمي الرئيسي لتجارة المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وما سيساعدها على ذلك توفرها على الإمكانات اللوجستية، الكبيرة المتمثلة في موانئها ومطاراتها وشركاتها وبنيتها التحتية بشكل عام، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المميز.

منظومة تشريعات وقطاع

القمة تعزز دور الإمارات في صياغة مستقبل الاقتصا

قطاعات الاقتصاد الإسلامي تجتذب اهتمام مختلف الثقافات والديانات والخلفيات

دبي تمضي نحو تبوؤ المركز الأول في القطاعات ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي

محمد بن راشد يتوسط فريق اللجنة المنظمة للقمة

دبي - مجدي عبيد وعبدالرحيم الطويل

أكد مشاركون في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي إن القمة أسهمت في تعزيز دور الإمارات في صياغة المستقبل واكتسبت زخماً كبيراً من خلال المشاركة رفيعة المستوى التي حظيت بها.

دور قيادي

وقال عبد العزيز الغرير، الرئيس التنفيذي لبنك المشرق ورئيس جمعية المصارف في الإمارات، إن دبي عبر مبادرة الاقتصاد الإسلامي، لا تسعى فقط للعب دور قيادي إقليمي في القطاعات المشكلة للاقتصاد الإسلامي، بل تهدف إلى العالمية، عن طريق توحيد الآراء ومعالجة التحديات

عبد العزيز الغرير

التي يواجهها هذا القطاع، لتكون بذلك المرجعية الأولى للمعايير المنظمة لقطاعات مثل الأغذية الحلال والتجارة الإلكترونية الإسلامية والتمويل والتكافل. وأضاف بأن حجم ونوعية المشاركة في القمة توضح بشكل جلي أن دبي بدأت بالفعل في جني ثمار مبادرتها الرامية لتحويلها مركزاً عالمياً للاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أن فرص النمو في هذا القطاع تعتبر أكبر بكثير من فرص الاقتصاد التقليدي وعليه فإن التركيز عليه يعتبر سبقاً جديداً في تاريخ دبي والإمارات بشكل عام.

منظومة كاملة

وفي ذات السياق قال حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي، أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد قطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية، بل هو منظومة كاملة تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية من تشريعاتٍ وبنيةٍ تحتية وقطاعات اقتصادية، وحتى نمطِ حياةٍ يبدأ من الأصناف الغذائية مروراً بالأزياء والسياحة ومستحضرات التجميل وانتهاءً بالخدمات المصرفية. وأوضح أن أهمية الاقتصاد الإسلامي تبرز لكونه سوقاً واعدة غير مستغلة، حيث تبلغ قيمة الناتج الإجمالي المحلي للاقتصادات الإسلامية في العالم أكثر من 8 تريليونات دولار، في وقت نشهد فيه تغيراً في العادات الاستهلاكية العالمية وتوجهاً أكثر نحو المنتجات والخدمات الإسلامية.

ولفت بوعميم إلى أن الاقتصاد الإسلامي، لا يغطي القاعدة الاستهلاكية المسلمة فقط والتي تقدر بـ 23٪ من إجمالي عدد سكان العالم، بل إن الإقبال على خدمات قطاعات الاقتصاد الإسلامي بات عالمياً ومن مختلف الثقافات والديانات والخلفيات بعد أن أثبت الاقتصاد الإسلامي مرونته وقوته كنموذج ناجح لمستقبلٍ واعد.

اقبال كثيف

وأوضح بوعميم إن النجاح المنقطع النظير الذي شهدته القمة في يومها الأول والإقبال الكثيف الذي تميزت به، سواءً من داخل الدولة أو من خارجه يثبت للعالم من جديد، أن دبي جادة في خططها المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والتي من بنودها أن تكون الإمارة مركزاً للمؤتمرات والفعاليات والمعارض المتخصصة في قطاعات الاقتصاد الإسلامي.

وأضاف بأن غرفة تجارة وصناعة دبي تعمل بجهد مع كافة شركائها من أجل خلق منصة مثالية للحوار المثمر حول كيفية الاستفادة من الفرص الهائلة التي يقدمها هذا القطاع الجديد، وتحديد التحديات وإيجاد الحلول المرتبطة، مشيراً أن القمة عززت بالفعل من تواجد وحضور دبي العالمي، وقربتها أكثر من تحقيق رؤيتها بأن تكون عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

المركز الأول

وأضاف بوعميم: لن تكون استضافة غرفة دبي للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي حدثاً وحيداً، فنحن وتحت توجيهات قيادتنا الرشيدة نسير وفق خطة واضحة المعالم نحو تبوؤ المركز الأول في قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض ذات العلاقة

توثيق الشراكة بين الإمارات والبنك الإسلامي للتنمية

أحمد المدني: ندعم ونساند مبادرة دبي

وصف الدكتور أحمد محمد علي مدني رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مبادرة عقد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي بأنها مبادرة رائدة، معرباً عن أمله في أن تكون هذه القمة فاتحة خير وتوفيق لمبادرات تعالج عدداً من المواضيع الاستراتيجية التي تشغل بال المهتمين بمكانة الصناعة المالية الإسلامية ومستقبلها في المشهد العالمي الجديد.

ثقة كبيرة

وأعرب مدني عن ثقته الكبيرة في دعم دبي ولإمارات لقدرة القطاع المالي الإسلامي على مواجهة تحديات اليوم ورسم معالم الغد، معرباً عن تقديره واعتزازه البالغين بمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، واصفاً إياها بأنها تعبر عن الارتقاء من حيز الأقوال إلى الأفعال، مؤكداً أن البنك يقف من هذه المبادرة موقف المساندة والمعاونة.

ركن أساسي

وقال الدكتور أحمد محمد علي إن تطوير الصناعة المالية الإسلامية يشكل ركناً أساسياً في رؤية البنك الإسلامي للتنمية 2020، مشيراً إلى أن العولمة تمثل مجالاً فسيحاً لإسهام مبادئها في هذه الصناعة وآلياتها بما يعزز قدرتها على التصدي لتحديات عالم اليوم، ورسم معالم الغد، وحدد هذه التحديات بأنها تشمل أولاً: تحديات القوى الكبرى التي تسعى إلى تشكيل نظام مالي عالمي أكثر أماناً، ثانياً: تحديات تتعلق بالأسواق الصاعدة التي تسعى إلى تحقيق نمو من خلال تبني جيل ثان من الإصلاحات، ثالثاً: تحديات تخص دولاً أفريقية وآسيوية أقل نمواً والتي تريد تحسن مستوى حياة شعوبها، رابعاً: تحديات تتعلق بدول التحول والتي تسعى

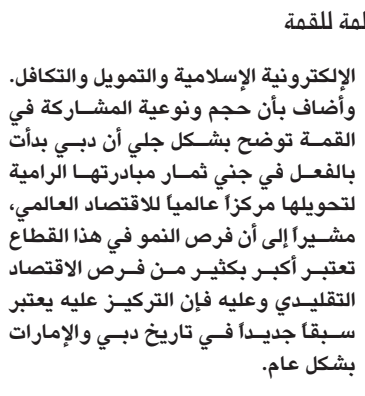

الدكتور أحمد المدني

إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي كلياً من خلال تحقيق نمو عادل يلبي تطلعات المحرومين ويحقق انتقالاً سياسياً آمناً.

التصدي للتحديات

وأوضح مدني أن هذه التحديات تختلف جغرافياً ولكنها تتحد جوهرياً في بروز الحاجة لنمو اقتصادي قوي يحفظ استقرار القطاع المالي ويخلق الوظائف، ويفتح أسواق الفرص والعمل للشباب، وتساءل حول ما إذا كانت المالية الإسلامية قادرة على التصدي لهذه التحديات. وأجاب مؤكداً أن المالية الإسلامية تمتلك مزايا تجعلها قادرة على مواجهة هذه التحديات، فهي لديها صلابة ولياقة أمام التحديات على النحو الذي ظهر خلال الأزمة المالية العالمية، وتنبع هذه الصلابة من كونها تقوم على قيم قوامها الصدق والأمانة والمصداقية والشراكة والعدل في تقاسم المخاطر، فضلاً عن تميزها بقدرتها على استيعاب المنظومة المالية للفقراء، ومكافحة الغش والغرر والضرر والإضرار.

وقال إن تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمة المالية العالمية يفتح للخدمات المالية المصرفية باباً عظيماً لاستقطاب تريليونات الدولارات لتصب في قنوات مشروعات تنموية تسهم في استعادة الاستقرار وتقود إلى تقدم اقتصادي مستدام.

وقال إن الوضع الاقتصاد العالمي ما بعد الأزمة العالمية، جعل العالم في أمس الحاجة للمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أن دبي سبقت العالم في إدراك هذه الحاجة من خلال مبادرة الاقتصاد الإسلامي، وهي بذلك تقدم نموذجاً يحتذى به للعديد من الدول التي يحتاج اقتصادها إلى ضخ دماء جديدة وخدمات أكثر تنوعاً.

التمويل الإسلامي

وأضاف بأن تاريخ دبي في ما يخص التمويل الإسلامي، خصوصاً وأنها حاضنة أقدم البنوك الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي، بالإضافة إلى خبرتها الغنية في مجال إصدار الصكوك، دون أن ننسى بنيتها التشريعية القوية، عوامل تضعنا أمام خلاصة واحدة "النجاح مضمون لدبي في مسعاها نحو التحول لعاصمة العالم في الاقتصاد الإسلامي".

رسائل محفزة

طالب المشاركون في القمة القائمين على صناعة الصيرفة الإسلامية بأن يبتكروا المزيد من الأدوات المالية القادرة على إتاحة فرص جديدة للتمويل الطويل الأجل من خلال العمل الجاد لحل التحديات المتعلقة بإدارة السيولة لتمكينها من الاستثمار الأطول أجلاً لكي تنهض بدور أكبر في التنمية. كما طالبوهم هذه الصناعة بما يؤدي إلى تقدمها وتطويرها من أجل استقطاب الاستثمار عموماً والصيرفة خصوصاً من خلال إزاحة العقبات التنظيمية من طريق الاستيعاب المالي.

تومسون رويترز تطلق منصة «زاوية الإسلامية» لتوفير البيانات عن التمويل

أطلقت "تومسون رويترز -مصدر المعلومات الذكية للشركات والمحترفين- أمس منصة إلكترونية باسم "زاوية الإسلامية" توفر عبرها حلولاً فريدة من نوعها للمستثمرين في التمويل الإسلامي والأدوات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كجزء من استراتيجيتها الرامية لتعزيز قدرات المستثمرين والمحترفين من خلال توفير البيانات المتعلقة بالأعمال، لاسيما تلك المتعلقة بالتمويل والاستثمارات الإسلامية.

وقال الدكتور سيد فاروق مدير أسواق رأس المال الإسلامية في "تومسون رويترز" إنه على الرغم من أن التمويل الإسلامي يعد أسرع المجالات نمواً في قطاع التمويل عالمياً إلا أنه يعاني من ارتفاع التكاليف الخاصة بالأبحاث المتعلقة في هذا المجال وعدم انتظامها وانخفاض مستويات كفاءة الصفقات وشح في توحيد المعايير وغيرها من النواقص.

وأوضح أن منصة "زاوية الإسلامية" تلبي متطلبات المستثمرين الإسلامية والتقليدية كافة فيما يتعلق بالمعلومات اللازمة لممارسة أعمالهم في مكان واحد وعلى نحو يوفر الوقت، وبما يتناسب مع أحكام وتشريعات ومعايير الشريعة الإسلامية.

وتسهل منصة "زاوية الإسلامية" ـ بدعم من معلومات توفرها "تومسون رويترز" وبالشراكة مع كبار اللاعبين في مجال الشريعة والتمويل الإسلامي وواضعي المعايير والسلطات من مختلف أنحاء العالم ـ عملية اتخاذ القرارات وبناء الشبكات مع الأسواق الإسلامية من خلال توفير الفتاوى والمعايير والتشريعات والوثائق القانونية ومذكرات إرشادية للمنتجات إلى جانب التواصل مع علماء الشريعة والأدوات الاستثمارية.

كما تشتمل "زاوية الإسلامية" على معلومات أساسية متعمقة حول سوق الصكوك العالمية والصناديق الاستثمارية الإسلامية والمؤسسات الإسلامية وأسهم الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وتضم البوابة أخباراً حول التمويل الإسلامي والأبحاث والمؤشرات وأسواق المال ومعدلات الربح السائدة إلى جانب مؤشر "تومسون رويترز لتطور قطاع المصرفية الإسلامية" وبوابة التمويل الإسلامي، كما تعمل على تبسيط عملية الوصول إلى معلومات تخص هذا المجال المزدهر لأي شخص وفي أي مكان بدءاً من تفهم طبيعة الاقتصاد الكلي ومقارنة أداء أصول وأدوات متوافقة مع أحكام الشريعة، وانتهاء بالفحوصات لمعرفة مدى التوافق مع الشريعة ومن ثم صياغة العقود اللازمة.

كما تعمل المنصة على ربط مجتمع التمويل الإسلامي العالمي من خلال السماح لمستخدميها بالتواصل مع نظرائهم.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

ات اقتصادية وأنماط حياة

د الإسلامي

تصوير – سيف محمد

حمد بوعميم

بالاقتصاد الإسلامي، وسنعمل على الدوام لجلب أبرز المنتديات والمعارض الإسلامية إلى المنطقة، بل وابتكار منصات جديدة للحوار واللقاءات. وقد مثل فوز دبي بتنظيم المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي في عام 2014 رسالةً للعالم بأن دبي لن تحيد عن تحقيق أهدافها بأن تصبح بإذن الله عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

وتضمنت الجلسة الأولى من القمة نقاشات حول الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي في المناخ الاقتصادي المتغير، وشارك فيها كل من المهندس محمد الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبارونيس وارسي، مساعدة وزير الخارجيّة البريطانيّة السابقة، والدكتور سابتا نيروانـدر، نائب وزير السياحة والاقتصاد المبتكر الإندونيسي، والسفير محمدو دودو لو، مدير عام قسم الشؤون الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي. وتم خلال الجلسة استعراض آراء قادة الاقتصاد الإسلامي، وتوقعاتهم المستقبلية، وأبرز الأولويات التي يتوجب تحديدها لصياغة مستقبل الاقتصاد الإسلامي.

وفي معرض حديثه خلال الجلسة، قال المهندس محمد الشحي: "بفضل موقعها الاستراتيجي في قلب العالم الإسلامي وبصفتها بوابة تصل أوروبا وآسيا وأفريقيا، ستتمكن دولة الإمارات من لعب دور مهم في عولمة الاقتصاد الإسلامي. وتعد العولمة أمراً بالغ الأهمية هنا، إذ إن الاقتصاد الإسلامي ليس حصراً على المسلمين فقط. فعلى سبيل المثال، 50٪ من عملاء الصيرفة الإسلامية في ماليزيا هم من غير المسلمين. ونأمل أن تساهم هذه القمة في توضيح أن الاقتصاد الإسلامي ليس حكراً فقط على المسلمين، بل هو نموذج عالمي للجميع".

وزارة المالية تراجع توافق التشريعات مع الشريعة

عبيد الطاير: توحيد أنظمة قطاع الخدمات المالية الإسلامية على الصعيد الاتحادي

عبيد حميد الطاير

أكد معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية، أن وزارة المالية شرعت في مراجعة التشريعات المالية المختلفة، وذلك بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية ذات العلاقة من جهات حكومية محلية واتحادية، إضافة إلى القطاع الخاص، وأوضح معاليه أن الوزارة تحرص على أن ينال قطاع الخدمات المالية الإسلامية ما يستحقه من اهتمام، وذلك بتوحيد أنظمته على المستوى الاتحادي، وتأسيس مثل هذه الأنظمة على مبادئ توافر الشفافية لكل المتعاملين مع أحكامه، مع إعطاء الأهمية لتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على تجنب الازدواجية والتكرار.

وأوضح الطاير أن وزارة المالية ستعمل على تعزيز شراكتها على الصعيد الدولي مع المؤسسات الإسلامية والدولية، وذلك في سبيل دعم التعاون الهادف إلى بناء قاعدة تنظيمية وتشريعية ملائمة، بما يعزز مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد بالإسلامي.

ووجه الطاير حديثه إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي بقوله: «إن رؤية سموكم بجعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي تستند إلى ركائز قوية، فهي تتميز بالبنى التحتية والتشريعية المتطورة، وذلك على نحو دعم مكانتها كمركز مالي وتجاري عالمي، فنحن قادرون في دولة الإمارات على تحقيق رؤيتكم من خلال العمل مع كافة الشركات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية»،

واستدرك في حديثه بقوله: «نحن ننظر إلى الاقتصاد الإسلامي بعين عالمية منفتحة، وذلك على النحو الذي يقودنا إلى انتهاج أفضل الطرق والوسائل التي بالإمكان تطويرها والتقدم بها من خلال إيجاد الآليات التي تنظم استخدام الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية».

استقطاب الأموال

وأكد الطاير أن ما حققته الدولة من نجاح في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات، هو إنجاز يجب البناء عليه ليكون بالإمكان تلبية احتياجات مجتمع الأعمال الدولي المتعلقة بتوفير مناخ أعمال آمن وإدارة متميزة للاستثمارات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بما تتضمنه من مبادئ إنسانية وأخلاقية سامية، وأعرب عن أمله في خلق تعاون وثيق بين الجميع لبناء جسور الشراكة مع كافة المهتمين بالاقتصاد الإسلامي.

ولفت الطاير إلى أن صناعة التمويل الإسلامي قد حظيت باهتمام متزايد نتيجة لتميزها بعنصر المرونة، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث اعتبر العديد من المراقبين للأنظمة المالية على المستوى الدولي أن تبني الأدوات الاستثمارية المالية يحقق جوانب عديدة من حيث تقليل المخاطر، وتوفير المناخ الاستثماري الآمن، والقدرة على إقامة التوازن بين كافة المصالح بما يضمن للمجتمع إقامة اقتصاد مرتكز على القيم ومبادئ التعامل الأخلاقية، مشيراً إلى أن عدد المصارف الإسلامية قد ارتفع في جميع أنحاء العالم لتلبية الطلب المتزايد من جانب الدول ذات الأغلبية المسلمة، أو تلك التي تقطنها جاليات إسلامية، وأوضح أن جميع الأسواق الرئيسية تسجل معدلاً للنمو من رقمين، وهو ما يمثل مجرد بداية فقط، حيث لدى معظم الأسواق الرئيسية الإمكانية لمضاعفة حجمها، بل من المرجح أن تتسارع وتيرة النمو في السنوات المقبلة مدفوعة بالدعم التنظيمي النشط من قبل الحكومات والعديد من البنوك الإسلامية والتقليدية.

عاصمة عالمية

وقال الطاير إن القمة رسخت مكانة دبي كعاصمة عالمية في تنظيم الفعاليات الضخمة، كما وضعت حجر الأساس لخططها الرامية لتحويلها لعاصمة عالمية في تنظيم المؤتمرات المتخصصة في قطاعات الاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أن النجاح الذي شهدته القمة، دليل واضح على إمكاناتها الهائلة في هذا المجال، وإنجاز جديد يعكس المكانة العالمية العالية التي وصلت إليها دولة الإمارات، ويؤكد دورها الاقتصادي الرائد في المنطقة. وأضاف بأن مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي التي أطلقها مطلع العام الحالي، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أثبتت للعالم أجمع أن الإمارة مدركة بشكل تام الفرص الاستثمارية والتنموية الهائلة التي يقدمها هذا القطاع، مشيراً إلى أن تنفيذ المبادرة يسير في الطريق الصحيح، وستسهم بالتأكيد في تعزيز الطفرة الاقتصادية التي تشهدها دولة الإمارات في الوقت الراهن. وأكد الطاير أن تنظيم هذه الفعاليات والمؤتمرات العالمية المتخصصة في قطاع الاقتصاد الإسلامي، سيساهم بالتأكيد في التسريع من عملية تنفيذ مبادرات الخطة الاستراتيجية التي تعمل عليها إمارة دبي حالياً، كما تعتبر خطوة استراتيجية من قيادة دبي، حيث تقدم فرصة ممتازة لتبادل الآراء والخبرات والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، مشيراً إلى أن "دبي تصنع مستقبلها عبر فتح جميع أبواب النمو".

أدوات

ثمن الطاير إصدارات الصكوك الإسلامية بأنها تعد من أهم أدوات العمل المصرفي، وتمويل المشروعات، حيث فاق نمو إصدارات الصكوك للأصول المصرفية بالنسبة لمعظم دول العالم الإسلامي، حيث برزت إصدارات الصكوك على أنها الطريق المفضل لإصدار القروض، محققة بذلك انتعاشاً قوياً، بعد التباطؤ النسبي الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمة المالية العالمية، ولفت إلى أن إصدارات الصكوك الحالية تُقدر بحوالي 230 مليار دولار، مع الأخذ في الاعتبار أن الصكوك السيادية تشكل قسماً كبيراً من إجمالي إصدارات الصكوك.

تحفيز وضع مقاييس موحدة للأغذية الحلال

عيسى كاظم: التخطيط لتأسيس هيئة مسؤولة عن ترخيص شركات الأغذية الحلال

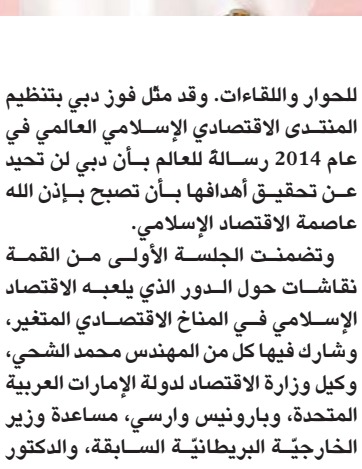

عيسى كاظم

قال عيسى كاظم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي والأمين العام للجنة العليا لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، إنه يجري العمل على وضع مواصفات ومعايير موحدة للأغذية الحلال من خلال التشاور والتعاون مع العديد من الجهات المعنية، ومن بينها منظمة دول المؤتمر الإسلامي، مشيراً إلى أن الهدف يتمثل في التوصل إلى معايير مقبولة للأغذية الحلال على الأقل بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، ولفت إلى أن التحرك القادم يتمثل في تأسيس هيئة مسؤولة عن اعتماد وترخيص الشركات العاملة في مجال الأغذية الحلال، فضلاً عن إقامة مختبر لفحص الأغذية الحلال.

وأوضح أن مثل هذه المبادرات سوف تساعد على نمو أسواق الأغذية الحلال على مختلف الصعد، مشيراً إلى أن دبي سوف تكون في موقع مميز في تصدير الأغذية لأسواق دول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بعد تنفيذ مثل هذه الخطوات، وهو ما سوف يقود إلى خفض التكاليف وتعزيز تنافسية الأغذية الحلال.

وقال إن دول منظمة التعاون الإسلامي ترتبط بعلاقات تجارية كبيرة، حيث تمثل التجارة البينية 15 ٪ من إجمالي حجم تجارتها الخارجية، وإنه رغم نمو المبادلات التجارية فيما بين بعضها البعض، إلا أن هناك عدداً من المسائل التي من المتعين النظر إليها، بأن تكون هناك تشريعات وأنظمة موحدة فيما يتعلق بالأغذية والتمويل، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يتوثق التعاون فيما بين الدول الإسلامية في الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بهدف ابتكار منتجات مالية إسلامية.

ولفت عيسى إلى أنه من المتعين على الدول الإسلامية أن تتعاون فيما بينها داخل المؤسسات المالية الدولية بما يؤدي إلى مراعاة توافق الأنظمة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خطوة جديدة

وقال كاظم إن القمة أثبتت من جديد قدرة دبي على إنجاح كافة الفعاليات الاقتصادية مهما كان حجمها، وقطاعها، وهي خطوة جديدة من أجل الوصول إلى التنفيذ الأمثل للخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، والتي ستسهم من دون شك في تعزيز موقع دبي كأرضية جذب للاستثمارات الإقليمية والعالمية الراغبة في التحول إلى قطاع الاقتصاد الإسلامي.

مواصفات

قال صالح عبد الله لوتاه العضو المنتدب لشركة الإسلامي للأغذية الحلال، لم يشهد السوق النمو المأمول بسبب عدم الاتفاق على مواصفات ومعايير موحدة للأغذية الحلال على الصعيد العالمي، حيث إن هذه المعايير تختلف من دولة لأخرى، وهو ما أدى إلى عدم الاتفاق على معايير موحدة للأغذية الحلال، وبالتالي، مازال لدى كل دولة معاييرها الخاصة بها، معرباً عن اعتقاده بأن مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بجعل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي، تعطي قوة زخم من شأنها أن تدعم إمكانيات دبي على التوصل إلى معايير ومواصفات محل اتفاق بشأن الأغذية الحلال.

عولمة الصكوك

قال محمد قاسم العلي، الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية، إن توجه دبي إلى العالمية من خلال مبادرة الاقتصاد الإسلامي، دفع الكثير من المؤسسات العاملة فيها إلى السعي وراء تطبيق نفس النهج، مشيراً إلى أن الصكوك الوطنية تدرس حالياً إطلاق خدماتها ومنتجاتها إلى العالمية في المستقبل القريب.

وأشار إلى أن النجاح الكبير الذي حققه نظام الادخار بالصكوك عن طريق المضاربة الذي تعتمد عليه الشركة منذ تأسيسها، دفع العديد من المستثمرين الخليجيين إلى إرسال طلبات عديدة من أجل نقل الخدمة في بلدانها، مشيراً إلى أن فرص النمو الهائلة التي يتمتع قطاع الصكوك.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

ترخيص شركات الحلال داعم رئيسي لنموها

خبراء: «القمة» تمهّد لنمو أصول المصارف الإسلامية

دبي - وائل اللبابيدي

أكد خبراء تمويل إسلامي أن القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي تمهّد لنمو أصول المصارف الإسلامية في المنطقة والعالم من خلال توفير منصة لمناقشة سبل زيادة دعم المصارف الإسلامية لشركات انتاج الحلال، مشيرين إلى أن الوقت قد حان لكي تقوم البنوك الإسلامية بالتركيز على دعم شركات انتاج الحلال بالتمويل اللازم بشكل أكبر خصوصاً وأن الصناعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تقتصر على التمويل الإسلامي بل تشمل قطاعات كالأغذية الحلال والموضة والسياحة والتي أصبحت جزءا رئيسيا من منظومة الاقتصاد الإسلامي بفضل نمو الطلب على هذه الخدمات في الأسواق الإسلامية التي قوامها 1,5 مليار مسلم.

وأشار الخبراء إلى أن حصول شركات انتاج الحلال على تراخيص أو شهادات على نمط "الآيزو" سيؤدي بشكل كبير إلى تحسين فرص تلك الشركات في النمو لأنها ستكون بوضع أفضل للحصول على التمويل اللازم من المصارف الإسلامية لتمويل عملياتها من جهة، وهو ما سيؤدي إلى نمو الأصول المصرفية الإسلامية في المنطقة والعالم.

وأكد الخبراء أن مبادرة دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي أسست لتشكيل منظومة اقتصادية متكاملة من خلال تحديد قطاعات الاقتصاد الإسلامي واتخاذ خطوات عملية وفعالة على طريق إنجاح المبادرة، مشيرين إلى أن انعقاد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي سيمهد إلى تلاقي صناعة الحلال مع صناعة الصيرفة الإسلامية، وأن تحويل صناعة الحلال إلى فئة موحدة من الأصول يساعد في تسهيل عملية توحيد ضوابطها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقال الخبراء على هامش القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي بدأت أعمالها في دبي أمس أن تركيز المصارف الإسلامية يجب ألا ينحصر في تمويل المشاريع العقارية والتي كان لها أثر كبير في تطوير الصيرفة الإسلامية في البدايات، مشيرين إلى تركيز المصارف على تمويل الشركات العقارية فقط يعرض تلك البنوك إلى تقلبات السوق العقاري كما حدث خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة ويضيع عليها فرصة الدخول في صناعة الأغذية والمنتجات الحلال التي قدّر الخبراء خلال القمة أن تصل إلى 8,4 مليار دولار في 2020.

مناقشات

وقال أحمد بن سليم الرئيس التنفيذي الأول في مركز دبي للسلع المتعددة إن القمة توفر فرصة لزيادة التواصل ومناقشة سبل النهوض بالاقتصاد الإسلامي، مشيراً إلى أن مركز دبي للسلع المتعددة الذي يعتبر أكبر منطقة حرة في دبي بأكثر من 8000 شركة مسجلة تجارية أو متوافقة مع الشريعة الإسلامية سيقوم قريباً بتسجيل شركة تدعم حلول تداول الذهب بالتوافق مع الشريعة الإسلامية وبالسعر الفعلي الآني للذهب. وأضاف :"لدينا تجربة قوية مع الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تعود إلى أكثر من خمس سنوات، أطلقنا خلالها العديد من الجوائز التي تدعم توجه الشركات نحو التمويل الإسلامي، منها "صندوق الكوثر" للذهب الذي يعتبر جزءاً من صندوق الكوثر للسلع التابع لشركة دبي لإدارة الأصول الإسلامية، وهي مشروع مشترك بين مركز دبي للسلع المتعددة وشريعة كابيتال." وأفاد بن سليم :"لدى المركز مجلس للشريعة لمراجعة نشاط الشركات التي تريد أن يكون نشاطها متوافق مع الشريعة كما أننا نوفر خيار المرابحة المتوافق مع الشريعة عن طريق خدمة "التدفق التجاري" في المركز. وأضاف بن سليم ، وأعتقد أنه لا يوجد نهوض اقتصادي من دون وجود بشر يحقق بهم ولهم حياة سعيدة ميسرة ولا يمكن لأي مشروع اقتصادي أن ينجح ما لم يؤمن به الناس ويعملوا على تحقيقه، وانعقاد القمة في دبي هو من دون شك أحد ثمار مبادرة دبي وأطر تشريعية وأعتقد أن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ستقوم بطرح تلك المقاييس قريباً وهذا مهم لأن تلك المقاييس ستغطي أسواق تصدير أغذية الحلال إلى المنطقة العربية والتي في معظمها دول غير إسلامية مثل البرازيل وأستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية، وتغلق العديد من الثغرات الموجودة في الأطر التشريعية الراهنة. وفيما إذا استطاعت دبي أن تضع نفسها على خارطة صناعة الحلال عالمياً فسيكون لذلك تأثير كبير على الأسواق."

تعاون

وقال عدنان يوسف الرئيس التنفيذي في مجموعة البركة المصرفية إن مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" ستمهد للتعاون بين قطاعات الاقتصاد الإسلامي وتفتح الأبواب واسعة أمام فرص النمو السانحة في هذه المرحلة، واصفاً أفق المبادرة بأنه "فاق التوقعات". وأضاف: "الملفت أن المبادرة لا تشمل التمويل الإسلامي فحسب بل تشمل كافة جوانب الحياة مثل الأغذية والسياحة والأدوية، فتحولت منظومة التعامل التجاري الإسلامي من تعامل مالي إلى منظومة حياتية ضمن اقتصاد كامل. وأضاف: "أتوقع أن تكون القمة العام القادم أكثر تخصصاً، مثلا أن يتم عقد قمة خاصة بالغذاء وتطوير ضوابط صناعة الأغذية الإسلامية، وأخرى للتمويل وهكذا. وأعتقد أن تطوير ضوابط للصناعة الحلال في هذه المرحلة هو من الأمور الملحة لأنه لا يمكن تقديم المعايير للدول الأخرى قبل تطوير وتفعيل هذا المعيار، وأقترح أن يتم هيئة شرعية للاقتصاد الإسلامي وتعمل هيئات فرعية تابعة لها تكون كل واحدة متخصصة في تطوير معايير لكل من قطاعات الاقتصاد الإسلامي الستة التي تم تحديدها.

وأضاف يوسف أن المؤسسات المالية الإسلامية موجودة من قبل ولكن تأسيس منظومة متكاملة من الاقتصاد الإسلامي ستفسح المجال لشركات الحلال لتمويل نشاطاتها من بنوك إسلامية . وأضاف يوسف أن التحدي الرئيسي الذي يواجه نمو الأصول الإسلامية في البنوك اليوم هو خلق معايير موحدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأضاف أن دبي هي الأجدر بأن تكون مركز الاقتصاد الإسلامي لأنها لم تطلق المبادرة فحسب بل تتخذ خطوات عملية لمتابعة تنفيذها على أرض الواقع مشيراً إلى ان انعقاد القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي هي خير دليل على ذلك. ولفت يوسف إلى تأسيس أكبر مركز متخصص في بحوث الاقتصاد الإسلامي في العالم دبي سيكون له أثر كبير في تطور المبادرة على جميع القطاعات. وأضاف: "البحوث ضرورية للنهوض بالاقتصاد الإسلامي

وقال خالد هوالدار كبير مسؤولي الائتمان في وكالة موديز إن دبي تمتلك كافة العوامل التي تجعلها مؤهلة لتصبح أحد أهم مراكز ثقل الاقتصاد الإسلامي في العالم، مشيراً إلى أن دبي تتمتع ببنية تحتية متطورة وضوابط واضحة شفافة بالإضافة إلى استقطابها الخبرات العالمية في التمويل الإسلامي من جميع أنحاء العالم. وأضاف: "على الرغم من المزايا التي تملكها دبي للريادة في هذا القطاع إلا أن هناك منافسة قوية مع دول إسلامية أخرى تتمتع بعوامل قوة كذلك. وأضاف إن البنوك الإسلامية تتمتع بالسيولة اللازمة إلا أن حجم تمويلها لشركات انتاج الحلال لا يزال محدوداً. وقال إن القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي تمكنت من جمع أكثر من 3000 خبير في الاقتصاد الإسلامي تحت سقف واحد وهذا بحد ذاته إنجاز كبير سيفسح المجال أمام البنوك بشكل فعال أكثر للتعاون مع شركات انتاج الحلال العالمية لأن الطريق لا يزال طويلاً. فبالرغم من الفرص الكبيرة التي يوفرها سوق الحلال العالمي إلا أن الأصول الإسلامية لا تشكل سوى 1٪ من الأصول المصرفية في العالم.

الفرص والأصول الإسلامية في العالم

* المصدر : وزارة المالية في الإمارات العربية المتحدة و توموسون روبترز

غرافيك : محمد أبوعبيدة

أحمد بن سليم:
القمة توفر فرصة نهوض القطاع

طراد المحمود:
طرح أدوات سيولة يدعم الاستثمار في المصارف

عدنان يوسف:
منصة لتعاون قطاعات الاقتصاد الإسلامي

علي الصادق:
خطوة هامة لتنفيذ مبادرة الاقتصاد الإسلامي

الدول المستوردة للحوم

الدولة	مليار دولار (2012)
السعودية	2.28
مصر	1.47
الإمارات	1.41
تركيا	0.95
ماليزيا	0.80
العراق	0.73
ايران	0.66
الأردن	0.62
الكويت	0.54

المصدر توموسون روبترز

بوابة

العالمية النقطة الأبرز في مبادرة عاصمة الاقتصاد الإسلامي

قال يازيت بن يوسف المدير العام، في آر إتس بي الاستثمارية الماليزية، إن المستثمرين الماليزيين يتطلعون نحو مبادرة دبي لأنها تمثل لهم بوابة نحو الشرق الأوسط وممر عبور آمن ومستقر نحو أوروبا. وأشار إلى أن التجربة الماليزية تعتبر حالياً الأقوى، لكن عِيبَ عليها محدودية التطبيق، حيث حافظت على معاييرها ومنتاجاتها داخل حدودها ولم تسع إلى تصديرها نحو العالم. بينما تعتبر "العالمية" النقطة الأبرز في مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

مقومات

المبادرة تسهم في جذب الاستثمارات الإسلامية إلى دبي

قال إسماعيل ديساي، المدير العام لشركة إسلاميك فاينانش كوربوريشن الجنوب أفريقية، أن المبادرة التي أطلقتها دبي وترمي إلى جعل الإمارة عاصمة للاقتصاد الإسلامي عالمياً، ستساهم بشكل كبير في تحول العديد من الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع صوب الإمارة، خصوصاً في ظل المقومات التي تتمتع بها من بنية تشريعية وتنظيمية هائلة وعدم فرضها ضرائب على الشركات، وبنيتها التحتية واللوجستية بالإضافة إلى انفتاحها الكبير على الاقتصاد العالمي. وأضاف أن موقعها الجغرافي يسهل هذا الطرح بشكل كبير، فلو أطلقت دولة في الشرق هذه المبادرة لما اهتم بها الغرب، والعكس صحيح، كما لو أطلقت دولة جنوب الصحراء لما اهتمت دول شمال أوروبا وشمال أميركا بها، والعكس أيضاً صحيح، في حين أن إطلاق دبي لهذه المبادرة يعتبر الخيار الأمثل لكل صناديق الاستثمارات ورؤوس الاموال حول العالم، خصوصاً في ظل عدم اعتمادها على سوق معين، فتجارتها ومعاملاتها المالية والاستثمارية متساوية مع كافة دول العالم.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

مشاركون من شتى أنحاء العالم لـ«البيان الاقتصادي»:

القمة نجحت في تغطية قطاعات الاقتصاد الإسلامي

استقطبت القمة آلاف المشاركين من ما يزيد على 100 دولة

دبي - عبد الرحيم الطويل

أكد مشاركون في فعاليات اليوم الأول من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أن القمة تعتبر الأولى على مستوى العالم التي تشمل كافة قطاعات الاقتصاد الإسلامي، مشيرين إلى أن أغلب الفعاليات العالمية تقتصر فقط على التمويل والصيرفة الإسلامية او على قطاع الأغذية الحلال، وأن قمة دبي سلطت الضوء على قطاعات جديدة تماماً على الساحة الدولية، مثل السياحة العائلية وقطاع التأمين التكافلي، والتصميم الإسلامي وغيرها.

وأعرب المشاركون عن إعجابهم بالمستوى التنظيمي المميز الذي تميزت به القمة، حالها حال جميع الفعاليات التي تنظمها الإمارة في كل القطاعات، مشيرين إلى أن ما يساعدها على ذلك ما تتمتع به من إمكانات لوجستية وبنية تحتية وسهولة الأعمال والقوانين المحفزة على الاستثمار الأجنبي، حيث تعدّ الإمارات عموماً، ودبي خاصة، من الرواد في صناعة المهرجانات والفعاليات الكبرى، كم تتميز الإمارة بالموقع الجغرافي الرائع، حيث إنها تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط مما يسهل الوصول إليها من كل أنحاء العالم بيسر وسهولة.

كما أضافوا أن مبادرة الاقتصاد الإسلامي التي أطلقتها دبي مطلع العام الحالي عبرت بشكل كبير على طموحات الإمارة في لعب دور محوري ورئيسي في المنظومة الاقتصادية العالمية، خصوصاً وأن هذا القطاع يتحرك حالياً بسرعة كبيرة، كما أن استضافة القمة بهذا الشكل ودعوة خبراء ومفكرين وعاملين في القطاع على مستوى العالم، يبرهن على ما تستطيع هذه الدولة العربية المسلمة القيام به، وهي بذلك تمثل مصدر فخر لكل الأمة الإسلامية.

خطوة استراتيجية

وقالت كارول دافيس، المدير التنفيذي لشركة سي دي أيه الأميركية، المتخصصة في حلول التمويل، إن استضافة دبي للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي خطوة استراتيجية من قيادة دبي في طريقها لتطبيق مبادرة تحويل الإمارة إلى عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، حيث تقدم فرصة ممتازة لتبادل الآراء ونقل التجارب الدولية في هذا المجال. مضيفة: "تعتبر القمة رسالة واضحة لأهمية الاقتصاد الإسلامي المتزايدة داخل المنظومة الاقتصادية العالمية، في حين يعتبر احتضان دبي للقمة خياراً ممتازاً ويؤكد المبادرة بتحويل دبي إلى مركز للاقتصاد الإسلامي، ومن الواضح ان دبي سوف تشترك مع العديد من الأطراف المعنية في عالم الاقتصاد الإسلامي، وان الاستضافة فرصة عظيمة للمشاركة مع الدول المتقدمة في هذا المجال. وأشارت إلى أن دبي لديها خبرات كبيرة في مجال تنظيم المعارض الدولية، لافتة إلى أن مثل هذه المهرجانات والفعاليات الضخمة تتطلب إدارة محترفة وكفاءة عالية لإدارة مثل هذه الأحداث، وذلك ما يطمئن الجميع إلى أن العامل البشري والأيدي العاملة المدربة متوفرة في إمارة دبي لاستضافة وتنظيم مثل هذه الأحداث الكبرى.

كارول دايفيس

أمير خان

أسماء دحلان

زهير أمري

رسائل للعالم

قالت أسماء دحلان، مدير تطوير الأعمال في شركة هلال للاستشارات القانونية، إن استضافة الإمارات لحدث مثل القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، يمثل الفرصة الأمثل لبعث رسائل للعالم بأسره حول القيم المضافة التي يستطيع الإسلام تقديمها في المجالات الاقتصادية، خصوصاً وأن انعكاسات الأزمة المالية كانت أقل حدة على الدول التي تتبنى مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

وأضافت أن السمعة الإعلامية القوية التي تتمته بها دبي، بالإضافة إلى مكانتها المرموقة في القطاع المالي والسياحي على الخارطة العالمية، سيعزز من رقعة انتشار هذه الرسائل، وسيساهم في توصيلها إلى جمهور أوسع، مستدلةً بالكم الهائل من المشاركين من كافة الدول وليست الإسلامية فقط، التي تشمل أميركا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين وحتى روسيا.

فواز أمين الدين

إبهار العالم

من جانبه قال فواز أمين الدين، رئيس قطاع تطوير الأعمال بشركة أماني أدفايزورز الإندونيسية المتخصصة في تقديم الاستشارات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، إن دبي أبهرت العالم، ببنيتها التحتية وشبكة طرقها الهائلة، ومن المؤكد أنها حققت انجازات هائلة في مختلف الميادين، وتنظيمها للقمة الإسلامية بهذا الشكل دليل واضح على أنها تفوقت على نفسها في ما يخص مستوى وجودة التنظيم. شخصياً أعتقد أن دبي جديرة بثقة العالم، ولا أظن أن هناك أفضل من دبي لتنظيم أي فعالية عالمية، فقد أثبتت هذه المدينة أنها جديرة بثقة العالم والدليل سرعة خروجها من الأزمة العالمية، وفي الوقت الذي كان العالم يعاني فيه من مشاكل اقتصادية كانت هذه المدينة المدهشة تبني أعلى ناطحة سحاب عرفها البشر.

لوني باركر

تفكير بالمستقبل

وقالت مارلينا وونغ، رئيس قسم المستشارين في شركة بركه كابيتال هولدينغ الماليزية، "الجميع يعرف أن النجاح له معايير فإذا كانت هذه المدينة قد تعافت من ازمتها الاقتصادية بوقت سريع وراحت تبني الأبراج والمطارات وتستقطب رؤوس الأموال والباحثين عن فرص عمل، أجزم أن لديها القدرة على تنظيم فعالية ناجحة، بصورة تفوق ما يتوقعه الناس بشكل كبير، كما أن القطاعات التي تفكر فيها هذه الإمارة تعبر عن طموح فريد وتفكير بالمستقبل قل نظيره ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على مستوى العالم بأسره.

مارلينا وونغ

إمكانات لوجستية

من جانبه قال زهير أمري، المدير العام لشركة فاينانشال كابيتال ماركت الهندية، إن دبي تفوقت على نفسها وعلى العالم في تنظيم الفعاليات بأعلى معايير الجودة، وساعدها على ذلك ما تتمتع به من إمكانات لوجستية وبنية تحتية وسهولة الأعمال والقوانين المحفزة على الاستثمار الأجنبي، حيث تعدّ الإمارات عموماً، ودبي خاصة، من الرواد في صناعة المهرجانات والفعاليات الكبرى، كم تتميز الإمارة بالموقع الجغرافي الرائع، حيث إنها تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط مما يسهل الوصول إليها من كل أنحاء العالم بيسر وسهولة، إضافة إلى ذلك هناك عوامل اجتماعية وهذا هو الأهم، فدبي شعبها مضياف بطبيعته، وهو عامل غير مادي ولكنه مهم جداً ويؤثر بالتأكيد في الجذب السياحي، معتبراً أن عنصري الأمن والسلامة اللذين تتمتع بهما دبي من أهم الميزات التي ينظر إليها بعين الاعتبار.

نيكولاس سين

تعايش

وقال نيكولاس ايروكوسي سين، المدير العام لشركة بلاكوود فاينانشال جروب الكورية الجنوبية، إن النجاح الذي حققته الإمارة في تنظيم القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي ليس بجديد على دبي، حيث يعيش أكثر من 200 جنسية من مختلف دول العالم بما فيها من اختلافات في العادات والتقاليد وأيضاً أسلوب المعيشة، فالكل مجتمع هنا في دبي ويتعايش معاً ويجد كل أجنبي مكانه بكل راحة وسهولة نظرا لما تتمتع به إمارة دبي من مميزات وتسهيلات تجعل الكل يعيش فيها أفضل من أي مكان آخر في العالم.

طموحات

من جانبه قال أمير خان، المدير العام لشركة "خليج كابيتال" الصينية، المتخصصة في الاستشارات التمويلية الإسلامية، إن مبادرة الاقتصاد الإسلامي التي أطلقتها دبي مطلع العام الحالي عبرت بشكل كبير على طموحات الإمارة في لعب دور محوري ورئيسي في المنظومة الاقتصادية العالمية، خصوصاً وأن هذا القطاع يتحرك حالياً بسرعة كبيرة، مشيراً إلى أن الاقتصاد التقليدي لا قائد له، بينما سيصبح للاقتصاد الإسلامي دولة قائدة تتمثل في الإمارات وهي الأفضل لهذا الدور. وأضاف أن استضافة القمة بهذا الشكل ودعوة خبراء ومفكرين وعاملين في القطاع على مستوى العالم، يبرهن على ما تستطيع هذه الدولة العربية المسلمة القيام به، وهي بذلك تمثل مصدر فخر لكل الأمة الإسلامية.

مقومات

وقال لوني باركر، المدير العام لشركة وان دولار الأميركية، أن الإمارات بشكل عام ودبي خصوصاً تملك كل المقومات التي من شأنها المساهمة في تحويلها لعاصمة الاقتصاد الإسلامي عالمياً، كما تستطيع من خلالها فرض مكانتها بقوة في مستقبل الاقتصاد العالمي بشكل عام، مضيفاً أن من بين تلك المقومات بنيتها التحتية المتطورة والحديثة، وتوافر عنصري الأمن والأمان، وخبرتها السابقة في تنظيم الفعاليات والمعارض العالمية الناجعة»، مشيرة إلى أن مجتمع الأعمال النشط والفعال الذي يعمل في الإمارة، فضلاً التنوع الثقافي في دبي، التي تضم أكثر من 200 جنسية من مختلف دول العالم، سيدعمان ملف الاستضافة بقوة.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قمة الاقتصاد الإسلامي
دبي 25-26 نوفمبر

مشاركون: فوز دبي بـ«إكسبو 2020» مضمون

أكد مشاركون في القمة الإسلامية العالمية، أن دبي تعتبر المدينة الأفضل عالمياً في تنظيم الفعاليات العالمية في كافة المجالات وهو الأمر الذي يعزز فرصها في الفوز بحق استضافة معرض إكسبو 2020، مشيرين إلى أن الإمارة تعتبر المكان الأنسب والخيار الأفضل لاستضافة الحدث العالمي الأكبر، حيث تتمتع بميزات تنافسية كثيرة يمكن أن تصنع الفارق بينها والمدن الثلاث الأخرى المتنافسة، مشيرين إلى أن النجاح الذي حققه اليوم الأول من فعاليات القمة فاق التوقعات، سواءً من حيث حجم الإقبال بالإضافة إلى أن المشاركين والزوار جاءوا من شتى أنحاء العالم.

وأشاروا أيضاً، إلى أن الإمارة تعد الأقرب إلى الفوز بعرض استضافة المعرض وذلك بالنظر لما تنعم به الإمارات من استقرار أمني واجتماعي كبير، جعلها ملاذاً آمناً للاستثمارات العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى المقومات الهائلة التي تتمتع بها في ما يخص بنيتها التحتية وتواصلها مع العالم، والمكانة المميزة التي تتمتع بها على الخارطة الاقتصادية العالمية، في ما يخص القطاع المالي والطيران والسياحة.

وأعربوا عن ثقتهم المطلقة في فوز الإمارات التي تتقدم على كل شيء تقريباً مقارنة مع المدن الأخرى المرشحة لاستضافة إكسبو 2020، بما في ذلك البنية التحتية، والرؤية حول كيف ستكون مدينة دبي في عام 2020 وكذلك التنمية الاقتصادية والنمو والقوة التي تتمتع بها دبي والإمارات بشكل عام . كما أن تقدم الإمارات مؤخراً على جميع المؤشرات التنافسية يعزز حظوظ الإمارات للفوز باستضافة إكسبو 2020.

وأضافوا: أن فوز الإمارات سيفتح باب الفرص لجميع الشركات العربية والأجنبية للاستفادة من المشاريع الكثيرة التي ستولد بفوز الإمارات في استضافة إكسبو 2020 .أعتقد أن دبي ستكون اختياراً آمناً لاستضافة معرض إكسبو لأنها برهنت قدرتها على تحقيق الأهداف التي تضعها. كما ان سهولة الوصول إليها جغرافياً أفضل من المدن الأخرى التي تنافسها. أما البنية التحتية اللازمة لإكسبو فهي أصلاً مخطط لها وقيد الإنشاء، وإكسبو فقط يأتي ليسرع الأعمال بعض الشيء".

الاقتصاد الإسلامي.. فرص وتحديات

اعداد : عبد الرحيم الطويل ـ جرافيك : حسام الحوراني

يشهد قطاع الاقتصاد الإسلامي نمواً مطرداً منذ وقوع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وعلى الرغم من هذا النمو والذي يفوق نمو قطاع الاقتصاد التقليدي بنسب تتراوح ما بين 30% إلى 50% حسب القطاعات، فلا تزال هناك إمكانية هائلة ليحقق هذا القطاع المزيد من التطور وبالأخص على صعيد الخدمات والمنتجات والأطر التنظيمية. كما أنه يواجه تحديات هيكلية وتنظيمية، تسعى القمة المنعقدة في دبي لإيجاد حلول لها.

الصيرفة الإسلامية

1.8 تريليون درهم أصول الصيرفة الإسلامية خلال العام الحالي حسب تقرير إرنست أند يونغ، بنسبة نمو 36% مقارنة مع العام الماضي.

التحدي: عدم وجود مرجعية موحدة للمعايير المصرفية الإسلامية على الصعيد العالمي.

الحلال

3.5 تريليونات دولار حجم تجارة الحلال في عام 2012، وتنمو بنسبة 4.8% سنوياً لتصل إلى 6.4 تريليونات دولار في العام 2020.

التحدي: اختلاف وجهات النظر في ما يخص طرق الذبح ومكونات المنتجات الحلال، مما يستوجب وجود مختبر ومركز اعتماد عالمي.

التكافل

ارتفع حجم قطاع التكافل عالمياً 19% إلى 8.3 مليارات دولار خلال 2012، وتبلغ حصة بلدان الخليج منها 69% بحوالي 5.7 مليارات دولار.

التحدي: يعاني القطاع من عدم وجود شركات إعادة تكافل قوية، حيث يوجد 133 شركة تكافل حول العالم مقارنة بـ 30 شركة إعادة تكافل.

التعليم

533 جهة تقدم شهادات علمية في المالية الإسلامي، وتعتبر بريطانيا وماليزيا والإمارات من الدول الرائدة في هذا المجال حسب «تومسون رويترز».

التحدي: وجود نقص كبير في البرامج المتخصصة في باقي قطاعات الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، كما يوجد هناك نقص في ميزانيات البحث العلمي.

السياحة الإسلامية

بلغ الإنفاق الإسلامي العالمي في مجال السفر 137 مليار دولار في 2012 (باستثناء السفر بداعي الحج والعمرة). ومن المتوقع أن ينمو ليصل إلى 181 مليار دولار في 2018.

التحدي: عدم وجود خدمات خاصة ومفاهيم واضحة لمتطلبات السياحة الإسلامية.

التجارة الإلكترونية الإسلامية

وصل حجم التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي إلى 8 تريليونات دولار خلال العام 2011، كما تبلغ مساهمة هذا القطاع في اقتصادات الدول الكبرى 15%، ولا تعتبر المنطقة العربية قوية في هذا المجال حيث يبلغ حجمه فيها 5 مليارات دولار، تستحوذ الإمارات على 58% منها بـ 2.9 مليار دولار.

التحدي: لا يوجد حالياً مفهوم التجارة الإلكترونية الإسلامية، وهو ما يُحجِّم من استفادة قطاع عريض من المسلمين من الفرص الكبيرة التي يوفرها.

التصميم الإسلامي

يُعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات حيوية ووجوداً لفرص استثمارية عديدة، حيث تقدر بعض المؤسسات العالمية حجمه بمليارات الدولارات، ويجب التفريق بين التصميم الإسلامي والتصميم ذي الثقافة الإسلامية.

التحدي: قطاع جديد كلياً رغم قدم الحضارة الإسلامية، ولذلك لا وجود لمعايير تنظمه ولا مؤسسات عالمية تشرف عليه، بالإضافة إلى عدم وجود قيادة عالمية له.